تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين

وزير التجارة والصناعة يفتتح مؤتمر «الموارد المائية في الوطن العربي»

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، افتتح معالي وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة المؤتمر الهندسي العربي السادس والعشرين «الموارد المائية في الوطن العربي» الذي نظمته الهيئة السعودية للمهندسين بالتعاون مع اتحاد المهندسين العرب، في مدينة جدة خلال الفترة من ١٣-١٦صفر ١٤٣٣هـ، الموافق ٧-١٠ يناير ٢٠١٢م.

وبدئ الحفل المعد لهذه المناسبة بالقرآن الكريم. ثم ألقى معالي وزير التجارة والصناعة كلمة أوضح فيها أن تحدي المياه أصبح من أكبر التحديات وأهمها التي تواجه دول العالم، وهو ما يؤكده كثير من العلماء والخبراء والمختصين، مبينًا أن أزمة المياه أصبحت قضية البيئة الأولى، وهو ما يؤكده التقرير الصادر عن الأمم المتحدة بأنه بحلول عام ٢٠٢٥ سيكون هناك تهديد قوي للعديد من سكان العالم بنقص في المياه ومصادرها الجوفية، وأن الماء أصبح ثروة محدودة الكمية، وسكان العالم في تزايد غير محدود والموارد الطبيعية في تناقص مستمر ومقلق لعدم تجددها.

وأشار معاليه إلى أن التكاليف الباهظة لتوفير المياه من مصادر غير تقليدية مثل التحلية وغيرها أصبحت من الضروري وعلى الجميع التذكير بمسؤوليتهم الشرعية والاجتماعية والأخلاقية والنظامية على المحافظة على هذه النعمة الجليلة ووضع ترشيد استهلاك المياه نصب الأعين للمحافظة على هذه النعمة والثروة العظيمة لنا ولأجيالنا القادمة.

وقال معاليه: «إن ديننا الإسلامي الحنيف يدعونا للمحافظة على المياه وعدم الإسراف في استخدامها لما لها من أهمية، حيث جعلها الله، سبحانه، حقًا للبشر جميعًا ونهى عن الإسراف في استخدامها وإفسادها». ووجه الدعوة للجميع بالتعاون مع الجهات المسؤولة لترشيد الاستهلاك كي لا يذهب ما يبذل في سبيلها من مال وجهد سدى.

بعد ذلك ألقى معالي وزير المياه والكهرباء المهندس، عبدالله بن عبدالرحمن الحصين، كلمة أوضح فيها أن موضوع شح المياه الحالي والمستقبلي يحتل الهاجس الأكبر للعالم، حيث أشارت تقارير عدة معنية بقطاع المياه إلى الأهمية المتزايدة لمشكلة ندرة المياه في كل أنحاء العالم. وبين أن نسبة تزايد أعداد السكان تنذر بالمزيد من الصعوبات لغياب المصدر المائي في كثير من جوانبه، وأسبابه كثيرة وعلى رأسها التلوث.

عقب ذلك قدم صاحب السمو الأمير الدكتور تركي بن سعود بن محمد، نائب رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، عرضًا مرئيًا تناول فيه مبادرة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، لتحلية المياه المالحة بالطاقة الشمسية التي أعلنت في شهر صفر ١٤٣١هـ، مشيرًا إلى أن تلك المبادرة تهدف إلى أن تكون تحلية المياه باستخدام تقنية الطاقة الشمسية بتكلفة منخفضة بدلاً من تكلفة تقنية التحلية التقليدية الباهظة للمساهمة في الأمن المائي ودعم الاقتصاد الوطني. وبيَّن سموه أن المرحلة الأولى من تقنية استخدام الطاقة الشمسية لتحلية المياه بدأت المرحلة الأولى منها ببناء

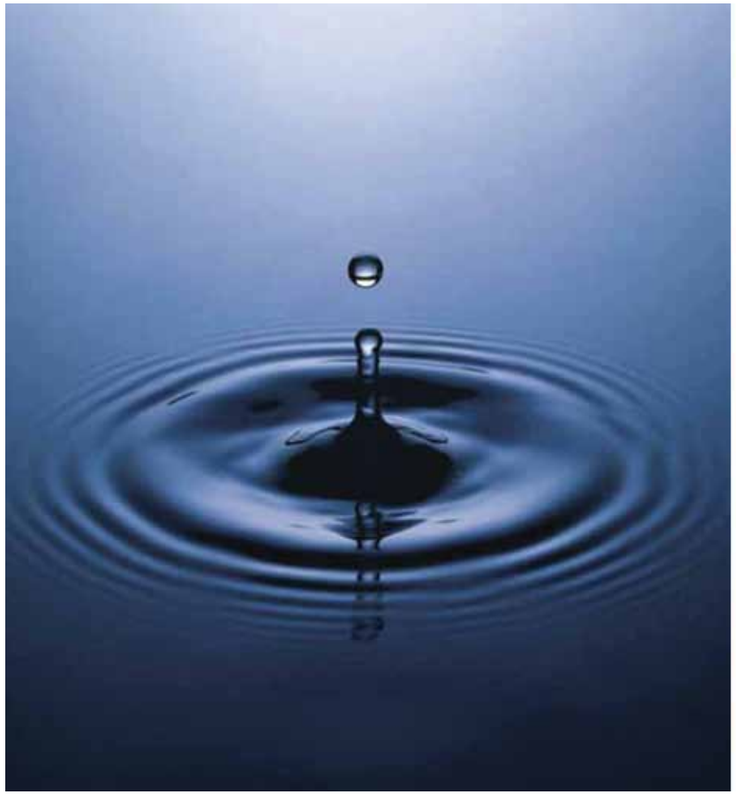

محطة لتحلية المياه بالطاقة الشمسية في مدينة الخفجي.

ثم ألقى معالي محافظ المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، د.عبدالرحمن بن محمد آل إبراهيم، كلمة أشار فيها إلى أن المؤتمر ينعقد في وقت أضحى موضوع الماء وندرته الهاجس الأكبر لدول العالم عامة ودول العالم العربي خاصة، التي يمثل سكانها قرابة ٥٪ من إجمالي سكان العالم، في حين لا يتوافر فيها سوى ١٪ من المصادر المائية العذبة المتجددة، الأمر الذي أدى إلى أن تتربع المنطقة العربية في المرتبة الأخيرة من حيث توافر المياه العذبة للفرد مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. وبيَّن أن أكثر من ٤٥ مليون شخص في العالم العربي لا يزالون يفتقرون إلى مياه نظيفة أو خدمات صحية مأمونة، متناولاً جهود المملكة التي بذلت الكثير في مجال تحلية المياه لمواجهة الطلب على المياه للأغراض المدنية، حيث نفذت المؤسسة، على مدى تاريخها العريق، الذي يربو على ٤٠ عامًا، العديد من مشاريع إنتاج الماء والكهرباء،

حتى أضحى لدى المملكة اليوم «٢٧» محطة عاملة بإنتاج يزيد على «٣» ملايين متر مكعب يوميًا من المياه المحلاة، وهو ما يمثل أكثر من ٥٠ في المئة من احتياجات مياه الشرب في المملكة، ويمثل قرابة ١٨في المئة من الإنتاج العالمي للمياه المحلاة، ما جعلها في صدارة الريادة كأكبر منتج للمياه المحلاة في العالم. وألمح إلى أن المستقبل يزخر بمشاريع عملاقة حيث مشروع رأس الخير على الخليج العربي بطاقة قدرها ١٫٢٥٠٫٠٠٠متر مكعب من الماء في اليوم و٢٫٤٠٠ميغاوات من الكهرباء، ما سيجعل مشروع رأس الخير أكبر مشروع من نوعه في العالم، ومشروع ينبع المرحلة الثالثة الذي سيؤمن طاقة إنتاجية إضافية بمقدار ٥٥٠,٠٠٠ متر مكعب من الماء في اليوم و٢٥٠٠ميجاوات من الكهرباء، وغيرهما الكثير. وتطرق معاليه إلى جهود المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في تأهيل الكفاءات الوطنية العاملة لديها وتطويرها. ◆